



ملخص البنود والتدابير المتعلقة بالشأن الإنساني والتنموي في اتفاق سلام جوبا (JPA)

تلخيص:

مقدمة:

تقدم هذه الورقة مختصراً للبنود والتدابير المحددة ذات الصلة بالمساعدات الإنسانية والتنموية وتقديم الخدمات الأساسية في اتفاق سلام جوبا (JPA). ولا تهدف الورقة لتقديم تحليل متعمق للاتفاق وما يترتب عليه، ولكنها بالأحرى تهدف لضمان سهولة الوصول إلى البنود المذكورة، وتزويد الفاعلين الإنسانيين بالمعرفة الأساسية حول كيف يمكن أن يؤثر اتفاق سلام جوبا وتطبيقه على العون الإنساني في السودان، على سبيل المثال، عدد الآليات الجديدة والالتزامات ذات الأثر المباشر على الفاعلين في القطاع الإنساني والتنموي. كما يُوصى بشدة مبدئياً من الإنخراط المستمر في فهم المسائل الرئيسية وتزويد المعلومات بشأن حساسية النزاع. ستستمر وحدة حساسية النزاع (CSF) في تقديم الدعم ونشر البحوث الحديثة والمعلومات عبر مركزها المعرفي.

وقعت حكومة السودان اتفاق سلام جوبا مع الجبهة الثورية السودانية (SRF) وحركة جيش تحرير السودان - مني مناوي (SLM/A-MM)، في الثالث من أكتوبر 2020. يشكل الموقعون من طرف الحركات على الاتفاق تحالف متنوع الذي يضم بعض المجموعات المسلحة التاريخية - مثل حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان شمال بقيادة مالك عقار - كما يضم بعض الفاعلين الأصغر والكيانات غير المسلحة. ويجسد اتفاق جوبا للسلام هدف المجموعات المسلحة منذ أمد بعيد، والمتمثل في مخاطبة قضايا الإقصاء والتهميش لأطراف البلاد بواسطة الدولة المركزية، والتي ظلت تاريخياً تهيمن عليها مجموعات إثنية من وسط السودان.

على الرغم من أن إتفاق سلام جوبا لديه التزامات وتبعات على المستوى القومي، إلا أن الاتفاق يتكون من؛ وجرى التفاوض فيه على أساس خمسة مسارات جغرافية منفصلة: مسار دارفور، ومسار المنطقتين (والذي يتضمن جنوب كردفان)، ومسار الشرق، ومسار الشمال، ومسار الوسط. وتختلف هذه المسارات من حيث أهميتها في مستوى الطموح، والتفاصيل، والأهمية السياسية، على نحو يعكس الفوارق العسكرية، والسياسية والأهمية التاريخية للمجموعات المتمردة الموقعة. وتبعاً لذلك فإن اتفاق سلام جوبا في الأساس غير متمائل/متناظر، ويحوز فيه على الأهمية والتأثير الأعظم مسار دارفور، يليه المنطقتين، ثم الشرق، وأخيراً الشمال والوسط.

بأهدافه الطموحة، يمكن لإتفاق سلام جوبا تغيير بنية الدولة السودانية، ومخاطبة العديد من القضايا ومعالجة آثار عقود من النزاع، بما في ذلك التبعات الإنسانية للنزاع والتهميش وانعدام التنمية في أطراف السودان. بيد أن الاتفاق يواجه عدد من التحديات :

- أكبر المجموعات المسلحة التي لديها مناطق سيطرة في السودان - الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال قيادة عبد العزيز الحلو في المنطقتين، وحركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد النور في دارفور - ليستا جزءاً من الاتفاق.
- مفاوضات اتفاق سلام جوبا افتقرت الى المشاركة والشفافية العامة ما يعني أن بعض المجموعات خاصة قطاعات من مجتمعات الفور، والمساليات والعرب في دارفور، والبجا في الشرق، إما أنهم لا يشعرون بأنه تم تضمينهم في بنودها أو رفضوها صراحة.
- استمرار الافتقار لإدماج المرأة والشباب.
- حتى الآن حظيت الاتفاقية بدعم وتمويل دولي محدود. ولهذا ليس واضحاً ما إذا كان السودان سينال التمويلات الدولية التي يتطلبها تنفيذ مصفوفة التزامات تفاهق جوبا للسلام الواسعة والمكلفة.
- كما شوهد في الكثير من اتفاقيات السلام السابقة في السودان (هنالك الكثير من التجارب يمكن استخلاصها من اتفاقية السلام الشامل CPA)، فمن الراجح أن تواجه اتفاق سلام جوبا العديد من التحديات العملية خلال التنفيذ، والتي ستتفاقم بسبب الانقسامات والتنافس بين العسكريين والمدنيين والجبهة الثورية وحركة تحرير السودان - مني مناوي الشركاء الجدد للحكومة والذين تتمثل مهمتهم في تحويل الاتفاق الى واقع.

وفوق كل ذلك، أبدى منتقدو الاتفاق تخوفهم من امكانية أن يصير الاتفاق نفسه محركاً للعنف، سواء كان على المدى القصير حينما يعمل الفاعلين النافذين على تجبيره لتحقيق غاياتهم الخاصة، أو على المدى البعيد في حال قوضت الاعتبارات السياسية والامنية الجهود الرامية لإحداث تحول حقيقي في الدولة. حتى اليوم، ظل تنفيذ الاتفاق يتسم بالبطء الشديد : العديد من سقوفاته الزمنية الأصلية قد تم تجاوزها، ولم تشعر المجتمعات بعد بأي تأثير ملموس للإتفاق على الأرض.

بالرغم من هذه التحديات الجسام، إلا أن مؤيدي الاتفاق يعتقدون أنه خطوة ايجابية إلى الأمام وأن مجرد التنفيذ الجزئي للالتزامات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية لاتفاق جوبا للسلام يمكن أن تحدث أثراً ضخماً على المجتمعات الفقيرة والضعيفة في السودان. تنفيذ الاتفاق، الذي يأتي في الحكومة القومية والمحلية بمجموعة جديدة من الفاعلين السياسيين، وتصورات متنوعة لآليات جديدة للتنفيذ والتنسيق، ويخلق مطالب وأولويات جديدة للإتفاق، يمكن أن تمتد تبعاتها على عمل الجهات الفاعلة في الشأن الإنساني والتنموي.



هدف اتفاق سلام جوبا إلى مخاطبة تبعات عقود من الصراع المسلح في السودان، ولذلك يحتوي على عدد كبير من البنود مخصصة لتفديك المساعدة الإنسانية والدعم لعملية إعادة النازحين واللاجئين. ويقر الاتفاق المبادئ الإنسانية الدولية والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن المعايير الدولية والممارسات الجيدة، بما في ذلك على سبيل المثال إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة 182/46 حول تعزيز المساعدات/العون الإنسانية. ويتعهد اتفاق جوبا "بالالتزام التام" بحقوق النازحين واللاجئين التي يقرها القانون الدولي وفي الآليات الدولية التي صادقت عليها حكومة السودان الانتقالية (TGOS). وبهذا تقدم وثيقة الاتفاق إطاراً قانونياً ومعياريًا للعون الإنساني تكون الأطراف الموقعة مسؤولة عن تحقيقه.

بجانب الإطار القانوني يشتمل نص الاتفاق على رؤية وآليات لتنفيذ للمساعدات الإنسانية في المناطق المتأثرة بالنزاع وعملية عودة النازحين واللاجئين. إذ يلتزم الأطراف بالوصول "الفوري والكامل بدون عوائق" للسكان المحتاجين للعون الإنساني عبر مناطق السيطرة وعبر الحدود في كل من دارفور والمنطقتين. ولتنفيذ هذا الالتزام ينص مسار دارفور على أن تنسق اللجنة الإنسانية ولجنة وقف إطلاق النار اللتين أنشأتا بموجب الاتفاق لضمان الوصول "الأمّن والفوري دون عوائق" للمواطنين المحتاجين. ويلتزم المسار أيضاً بتكوين الأقسام الإدارية لمراقبة وتيسير تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين" والتي تعمل جنباً إلى جنب مع الأطراف الأخرى من الأمم المتحدة ولجنة وقف إطلاق النار واللجنة الإنسانية المشتركة. وأنشأ مسار المنطقتين لجان إنسانية مشتركة في الخرطوم وكادوقلي والدمازين والتي يرأسها ممثلين لحكومة جنوب السودان للتنسيق وتيسير ومراقبة توصيل المساعدات الإنسانية وتوطين النازحين بما في ذلك صيغة للوصول لمناطق التماس وعبر الحدود. كما يلزم اتفاق سلام جوبا الأطراف بتوفير الأمن للمستفيدين وللعاملين في المجال الإنساني" وإعفاء المنظمات الإنسانية من الضرائب وحماية معداتها.

ويتضمن مسار دارفور تفاصيل مهمة حول حقوق النازحين واللاجئين وعملية العودة. حيث يقر الاتفاق حق النازحين واللاجئين في العودة الطوعية إلى مناطقهم الأصلية أو إعادة التوطين في المناطق التي يختارونها وتلتزم الأطراف بإخلاء "المقيمين غير الشرعيين" من مناطق المتنازع عليها في دارفور. وتشدّد وثيقة الاتفاق على أن النازحين واللاجئين يجب أن يتمتعوا بنفس الحقوق الأساسية لجميع المواطنين السودانيين وأن يتم اتخاذ تدابير محددة لمخاطبة حقوق واحتياجات الفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة، مثل الأطفال والأسر التي تعولها نساء، وكبار السن. ولتنفيذ عملية العودة، أنشأ الاتفاق مفوضيات النازحين واللاجئين في دارفور وفي كل من المنطقتين لمراقبة وإدارة وتيسير العملية، بما في ذلك إدارة الخطط والبرامج للمساعدات، ورصد ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان في مناطق العودة. ويمنح مسار دارفور لمفوضية اللاجئين والنازحين صلاحيات لتطوير "استراتيجية شاملة" لإعادة التوطين وتنسيق المساعدات المالية والفنية والمادية لتنفيذها.

بالإضافة إلى ذلك، يلتزم اتفاق سلام جوبا بتوفير "الظروف الملائمة للعودة" للاجئين والنازحين، بما في ذلك، الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية. ولهذا نص اتفاق سلام جوبا على التزامات بدعم نطاق واسع من التدابير لعملية العودة، بما في ذلك التدابير بعيدة الأمد، مثل ترقية تقديم الخدمات الأساسية والبنية التحتية، مثل الإسكان، والصحة، والتعليم، والوصول للمياه وسبل المعيشة في مناطق العودة في كل من دارفور والمنطقتين. ويتضمن ذلك أيضاً تشكيل القوة المشتركة لحفظ الأمن في دارفور، والتي تشكل من قبل الأجهزة الأمنية الرسمية، والمجموعات المسلحة لتوفير الحماية للمدنيين على ضوء انسحاب بعثة يوناميد، وعلى وجه التحديد توفير الأمن والحماية للنازحين واللاجئين، وخلق البيئة الملائمة لتوصيل المساعدات الإنسانية.

أخيراً، يتضمن مسار دارفور أيضاً تدابير تفصيلية حول حقوق ضحايا النزاع، خاصة النازحين واللاجئين، في التعويض وجبر الضرر عن الأرض والمسكن والممتلكات التي تم تدميرها أو فقدت خلال الحرب، بما يتماشى مع الممارسات الدولية. ورأت الوثيقة إنشاء اللجان المحلية لتقييم ووضع التوصيات حول ملكية النازحين واللاجئين للأرض والتعويض، والتي ستعمل مع الآليات المكونة بناء على الاتفاق مثل مفوضية الأرض والحواكير وصندوق التعويضات وجبر الضرر. كما أن الحق في التعويض للنازحين واللاجئين تم تضمينه في مسار المنطقتين ولكنه حظى باهتمام أقل ولم يتضمن آليات محددة لمراقبة تنفيذه.

التنمية والخدمات الأساسية

بالإضافة لمعالجة التبعات الإنسانية للنزاع، هدف اتفاق جوبا للسلام لمخاطبة عقود من انعدام التنمية والتهميش في الأطراف المتأثرة بالنزاع. ولهذا اشتمل الاتفاق على حزمة من البنود ذات الصلة بالإصلاحات على المستوى القومي وعلى قدر أكبر من اللامركزية السياسية والمالية لتحسين توصيل الخدمات الأساسية وزيادة التنمية في المستوى الإقليمي/الولائي.

توزيع الموارد القومية وتقسيم السلطة واللامركزية المالية

جوهر اتفاق سلام جوبا هو الالتزام بالتقسيم المتساوي والعدل للثروة على المستوى القومي والتميز الإيجابي لمناطق النزاع والمناطق الأقل تنمية لمخاطبة التفاوت الإقليمي في التنمية الاقتصادية وتنمية البنى التحتية وتقديم الخدمات الأساسية. على المستوى القومي يشكل اتفاق سلام جوبا الصندوق القومي للعائدات والمفوضية القومية لقسمة وتخصيص ومراقبة الموارد والإيرادات المالية، بغرض التوزيع العادل للموارد القومية بين الأقاليم ومخاطبة التفاوت المالي والتنموي.

وبالإضافة لذلك، يقدم اتفاق سلام جوبا درجة عالية من اللامركزية السياسية والمالية لدارفور والمنطقتين، ما يمنح السلطات في المستوى الولائي/الإقليمي صلاحيات أكبر في اتخاذ القرار والحصول على الموارد اللازمة لإدارة التنمية الاقتصادية وتنمية البنية التحتية بجانب البنود المتعلقة بالموارد الأساسية. على سبيل المثال، يكفل مسار دارفور ومسار المنطقتين للأقاليم/الولايات سلطة



إصدار التشريعات المحلية، والخطط، وإدارة بنود الخدمات، وصياغة مسودات الموازنة، والرقابة على التخطيط الريفي والحضري، وإدارة استغلال الأرض وتنمية البنية التحتية وإدارة مجموعة من المجالات الاجتماعية الاقتصادية.

كما منح الاتفاق في مساري دارفور والمنطقتين أيضاً لسلطات الإقليم/الولاية صلاحية زيادة وإدارة مختلف الموارد المحلية. والحصول على حصص كبيرة من الدخل من كل من الموارد القومية والمحلية، مع استقلالية أكبر للإقليم/الولاية في تحديد كيفية انفاق هذه المداخل، الأمر الذي سيكون له تأثير ملحوظ على مستوى وأنماط التنمية في هذه المناطق. هنالك أيضاً عدد من البنود في المسارات المختلفة تهدف إلى تطوير القطاعات الزراعية والصناعية في الأطراف والمناطق المهمشة لتحقيق الفائدة الكبرى لهذه المناطق والمجتمعات المحلية، بما في ذلك مراجعة العقود الحالية للشركات الخاصة في القطاعات المختلفة والفوائد والآثار المترتبة على المشروعات الضخمة، مثل مشروع تعليية سد الروصيرص على المجتمعات المحلية. ووضع مسار الشمال تأكيداً كبيراً على الالتزامات بمراجعة إنشاء وتأثير المشروعات الضخمة مثل سد دال وكبجار والشريك وتعويض ومساعدة المجتمعات المتأثرة بسد مروي.

وهذه السلطات الجديدة تنفذ جنباً إلى جنب مع صيغة قسمة السلطة الواردة في اتفاق سلام جوبا، في دارفور والمنطقتين والشرق، والتي تنال فيها الأطراف الموقعة 40% و30% و30% من مناصب الحكم المحلي على الترتيب، بما في ذلك حاكم إقليم دارفور، وولاية ولايتين في دارفور، وحاكم النيل الأزرق، وواحدة من ولايات الشرق.

إدارة الموارد الطبيعية وإصلاح الأرض

جانب رئيسي في التزامات اتفاق سلام جوبا باللامركزية المالية هو التحكم الكبير الممنوح لسلطات الإقليم/الولاية في الموارد الطبيعية المحلية واستغلال الأرض. على سبيل المثال، في مسار دارفور 40% من عوائد صناعة التعدين والنفط تعود لسلطات الإقليم/الولاية و3% تخصص للمجتمعات المحلية. في مسار المنطقتين تعود لسلطات الإقليم/الولاية 40% من الدخل من عوائد الموارد الطبيعية المحلية وعوائد الضرائب للعشرة سنوات المقبلة. وفي مسار الشرق 30% من عائدات الموارد المعدنية والنفطية المستخرجة محلياً. بالإضافة إلى ذلك يقر اتفاق سلام جوبا بسلطات الإقليم/الولاية بوصفهم شركاء في إدارة الموارد الطبيعية ويمنحهم دوراً في مراجعة التعاقبات القائمة في مؤسسات التعدين واستغلال الموارد الطبيعية الأخرى بجانب منحهم حق المشاركة في إصدار التعاقبات الجديدة.

وبصورة حاسمة، مدد الاتفاق تفويض السلطات في الإقليم/الولاية على استخدام الأرض، ملكيتها، وإدراتها سواء من خلال السلطات اللامركزية ومن خلال البنود والآليات المحددة. مثلاً يعترف مسار دارفور بالحقوق التقليدية والتاريخية لملكية المجتمعات للأراضي (الحواكير) ويلتزم بتعديل القوانين السارية لضمان ذلك. وأيضاً يلتزم بمراجعة والغاء تسجيلات الأراضي المصادرة أو التي أخذت بالقوة منذ العام 1989 وإعادة تخصيص هذه الأراضي للأفراد والمجتمعات، بما في ذلك، إذا تطلب الأمر إخلاء "المقيمين في أراضي الغير" بطريقة غير شرعية¹ في تلك الأراضي منذ العام 2002 وإصدار تصاريح أراضي جديدة.

ولتنفيذ عملية إصلاح وإعادة توزيع الأرض تلك، أنشأ المسار مفوضية الأراضي والحواكير في دارفور، ومحكمة خاصة لاستئناف قرارات المفوضية وتسجيل الأراضي التي تم البت في ملكيتها. وتشكيل اللجان المحلية بمشاركة المجتمعات للتحقق وتقديم الدعاوى للمفوضية والمحكمة. هذه الآليات بتعيين أن تنال الدعم الدولي وتمول من خلال صندوق سلام وتنمية دارفور. على الرغم من عدم إنشاء بنية بذات التعقيد، إلا أن مسار المنطقتين تضمن أيضاً لالتزامات بمراجعة ملكية واستغلال الأرض، وإعادة الأرض التي نزع بالقوة من الأفراد والمجتمعات، أو التعويض عنها، وأنشأ المسار مفوضية للأراضي في كل من المنطقتين بمشاركة فاعلة من المجتمعات المحلية لتعمل تحت المفوضية القومية للأراضي. على الرغم من أن مسار الشرق لم يحظى بالالتزامات شاملة ومفصلة حول إصلاح الأرض، إلا أنه تضمن كذلك تشكيل مفوضية إقليمية للأرض.

يتضمن الاتفاق بنوداً لمراجعة ومعالجة التأثير البيئي للسياسات القائمة والمشاريع التنموية (فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية والسود) وتطوير سياسات وقوانين صديقة للبيئة في المستقبل. ومع إن الاتفاق لم ينص على آلية عليا للتركيز على القضايا البيئية، إلا أن منح مفوضيات الأراضي صلاحيات لمعالجة بعض القضايا ذات الصلة بالبيئة.

إعادة الإعمار والتنمية : الخدمات الأساسية وكسب العيش والبنية التحتية

يتضمن اتفاق سلام جوبا مدى واسع من الالتزامات بتحسين التنمية الاقتصادية وتوصيل الخدمات الأساسية (مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والحصول على المياه)، على الرغم من كونها أكثر ضبابية في مسارات الشرق والشمال والوسط منها في مسار دارفور والمنطقتين. هدف الإتفاق إلى إنشاء سلسلة من الآليات المحددة لديها الصلاحيات لتحقيق تلك الالتزامات في دارفور والمنطقتين والتي لا توجد بذات المستوى في المسارات الأخرى.

بالرغم من ذلك، فإن مدى واسع من الالتزامات لترقية تقديم الخدمات الأساسية في المناطق المتأثرة بالنزاع والمناطق الأقل تنمية موجودة في جميع المسارات وفي ورقة القضايا القومية. مثلاً، هنالك أهمية خاصة أعطيت للتعليم. بما يتضمن الالتزامات بالتعليم المجاني قبل الأساسي والأساسي، مع عناية خاصة للفتيات بين الأقاليم والفجوة في حصول الفتيات على التعليم. هناك أيضاً سلسلة من الالتزامات بإصلاح التعليم، مثل مراجعة مطلوبات القبول للتعليم العالي وكوتة الطلاب مناطق النزاع والمناطق الأقل تنمية.

ملاحظة: "المقيمين في أراضي الغير" "بطريقة غير شرعية" هي التعبيرات المستخدمة في نص الاتفاق¹



على سبيل المثال، تخصص الاتفاقية نسبة 15% من المقاعد في بعض تخصصات مؤسسات التعليم العالي القومية للأشخاص من دارفور، و50% من المقاعد في جامعات دارفور. وفوق ذلك، يعفى الدارفوريين من رسوم القبول في مؤسسات التعليم في الجامعات الدارفورية وفي التخصصات العلمية في الجامعات السودانية الأخرى، بجانب الفوائد الأخرى للحصول على التعليم العالي. التزم مسار دارفور أيضاً بإنشاء خطة عليا لإصلاح جميع المراحل التعليمية في دارفور.

البنود الأخرى على الرغم من كونها أقل تفصيلاً إلا أنها تضمنت التزامات بتحسين الحصول على الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية، تحسين البنية التحتية لزيادة الوصول على المياه وزيادة الاستثمار في المشاريع الزراعية. تحسين الخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية مضمنة بكثافة في مسار الشرق. تضمن الاتفاق أيضاً بعض البنود القومية الاقتصادية الاجتماعية مثل إنشاء المفوضية القومية للتنمية قطاع الرحل والرعاة مع فروع لها في دارفور والمنطقتين، وتطوير استراتيجيات عشرية تتضمن تأسيس مسارات الرحل، وتحسين موارد المياه، وترقية الخدمات البيطرية ودعم الأسواق داخل وخارج السودان. وعلى ذات النهج، يؤسس اتفاق سلام جوبا للجنة القومية لمعالجة قضايا الإسكان والخدمات لمجتمعات الكنابي لتقديم التوصيات لحكومة السودان الانتقالية حول كيفية معالجة احتياجات وحقوق العمال الزراعيين في المشاريع الزراعية الضخمة.

ولدعم وتمويل كل هذه الأهداف التنموية، أنشأ اتفاق سلام جوبا آليات قومية وإقليمية وتضمن سلسلة من الالتزامات بالتمويل. نص الاتفاق صندوق قومي لإعادة الإعمار والتنمية، مع مفوضيات وصناديق لإعادة الإعمار والتنمية لكل من دارفور والمنطقتين، مراجعة وإعادة تشكيل صندوق اعمار شرق السودان (بما في ذلك إجازة قانون جديد للصندوق). هذه المفوضيات ستقيم وتدبر المشاريع القائمة وتطور الخطط وتوجه التمويلات نحو مختلف المجالات مثل التعليم، والرعاية الصحية والوصول إلى المياه، وسبل العيش، وتنمية البنية التحتية. ولكن لا توجد نفس الآليات في جميع المسارات الأخرى، مثلاً ينشئ مسار دارفور صندوق دعم السلام والتنمية المستدامة في دارفور، بجانب بنك تنمية دارفور، والذي سيكون مؤهلاً لإستقبال التمويل الدولي مباشرة، بالإضافة إلى إلزام حكومة السودان الانتقالية حسب الاتفاق بتوفير 750 مليون دولار سنوياً لمدة عشر سنوات لصندوق دعم السلام والتنمية المستدامة في دارفور، و100 مليون دولار ينبغي توفيرها خلال شهر من توقيع الاتفاق². واستحدث الاتفاق أيضاً إنشاء بنك تنمية دارفور. والتزم اتفاق سلام السودان بتخصيص 348000 دولار من الموازنة القومية لصندوق اعمار الشرق.

التكلفة الفعلية لأهداف اتفاق سلام جوبا مع أنها ليست واضحة، والاتفاق يتوقع دعماً دولياً إضافياً لتنفيذها. إلا أن مسار دارفور يقترح لجنة مشتركة من الأطراف لتحديث الدراسات الموجودة من أجل تحديد الاحتياجات التنموية، الأولويات، والتكاليف في دارفور. ومثلها يتضمن مسار المنطقتين التزاماً بإجراء بعثة تقييم مشتركة³ (JAM) لتقييم الاحتياجات الإنسانية في مناطق سيطرة أطراف الاتفاق، وتطوير خطط المساعدات الإنسانية واستضافة مؤتمر لذلك الغرض. وكذلك يتضمن اتفاق سلام جوبا على التزام بعقد المؤتمر الاقتصادي لمراجعة احتياجات التنمية في شرق السودان ومؤتمر للمناحين الدوليين لحشد الدعم لتمويل التنفيذ الشامل للاتفاق.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

يتضمن كل من مساري دارفور والمنطقتين نطاق واسع من التدابير لتأسيس عملية شاملة لنزع السلاح وإعادة التسريح والدمج (DDR) للمجموعات المسلحة الموقعة على الاتفاق. بما في ذلك الدمج الاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين المسرحين في المجتمعات المحلية ومساعدتهم في تأمين مصادر دخل ثابتة. ويقترح اتفاق سلام جوبا إعادة تشكيل المفوضية القومية لنزع السلاح والدمج والتسريح (DDR) الموجودة ومفوضيتي الـ (DDR) في كل من دارفور والمنطقتين بمشاركة ممثلين من المجموعات المسلحة. ستجري المفوضية تقييماً شاملاً للاحتياجات، إلى جانب مؤسسات الأمم المتحدة والشركاء والمناحين الدوليين الآخرين، ويتضمن ذلك تدابير للفئات ذات الاحتياجات الخاصة مثل النساء والأطفال المشاركين في المجموعات المسلحة.

خاتمة وموقف التنفيذ حتى اليوم

احتوى اتفاق سلام جوبا على مجموعة مفصلة من مصفوفات التنفيذ بسقوفات زمنية للتنفيذ طموحة لأغلبية بنوده وتدابيرها. ومع ذلك، فإن العديد منها لم يتم الإيفاء بها. في الواقع، إلى اليوم تم تنفيذ مجموعة بسيطة جداً من بنود الاتفاق، وتم فقط إنشاء حفنة من الآليات رفيعة المستوى. لذلك لم يترجم الاتفاق بعد إلى واقع ذو تأثير ملموس في المجتمعات المحلية في مناطق النزاع والمناطق ضعيفة التنمية.

قربان العام منذ توقيع اتفاق سلام جوبا وكل التركيز على التنفيذ منصب على تعيين الموقعين من الجبهة الثورية وحركة تحرير السودان – مني مناوي في مناصبهم في حكومة السودان الانتقالية، وبالتحديد في المجلس السيادي، ومجلس الوزراء، ومؤخراً تعيين حاكم إقليم دارفور وولاية الولايات في شمال دارفور وغرب دارفور والنيل الأزرق. وبسبب المعارضة المستمرة لقطاع واسع من مجتمع البجا تم تجميد تنفيذ مسار الشرق تماماً. ما يعني أن بينما تم تشكيل اللجنة القومية العليا واللجان العليا لأغلب المسارات، إلا أن الآليات في المستويات الثانوية والمعنية بالتنفيذ الفعلي للاتفاق لم يتم تشكيلها بعد. على الرغم من أن مفوضية السلام، التي لديها صلاحية مراقبة تنفيذ الاتفاق، لديها الآن مسودة قانون جديد، إلا أن هذا الجسم المحوري ليس لديه اللوائح الداخلية ولا الهيكلة ولا القدرة على إدارة وتوجيه تنفيذ الآليات والبنود الأساسية الأخرى. وبصورة مشابهة، فإن آليات الترتيبات الأمنية لمسار دارفور وآلية

2 أنظر الصفحات 25 (دارفور) و136 (الشرق) من الاتفاق
3 ينص الاتفاق على إجراؤها بواسطة اللجان الإنسانية المشتركة



المراقبة والتقييم للتنفيذ الكامل للاتفاق لم تقم بعد. لذلك، لم يتم تنفيذ أي من تدابير وآليات الاتفاق الضرورية للإيفاء بالالتزامات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية والتنمية والخدمات الأساسية. باستثناء لجان المساعدات الإنسانية المشتركة والتي تكونت كجزء من مسار المنطقتين في وقت كانت فيه المفاوضات مازالت متواصلة. ومع ذلك لم تضطلع اللجان بالمهام الأساسية المسندة إليها في الاتفاق، على سبيل المثال تنفيذ البعثة التقييمية المشتركة والتي أجريت على نطاق ضيق، ولذلك لم تسفر عن زيادة مستديمة أو تحسن في توصيل المساعدات الإنسانية في مناطق سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال قيادة عقار. وبالتالي مايزال يتعين رؤية إمكانية أن يساعد اتفاق سلام جوبا في معالجة تبعات النزاع وتحسين التنمية وتقديم الخدمات الأساسية في مناطق النزاع والمناطق المهمشة. سيجابه تنفيذ الاتفاق بلا شك العديد من التحديات السياسية والعملية، بما في ذلك مقاومة المجتمعات المعارضة للاتفاق وشح التمويل. ومع ذلك، وبإكمال تعيين المناصب العليا الخاصة بالجبهة الثورية/ حركة تحرير السودان – مني مناوي في الحكومة الانتقالية بما في ذلك على المستوى الولائي، فهناك احتمالية لتزايد الضغط في سبيل الشروع في انفاذ بقية بنود الاتفاق الأخرى، بما فيها التدابير التي من شأنها إحداث أثر كبير على المجتمعات المحلية. ولذلك فإن الفاعلين في العمل الإنساني والتنموي ما زالت لديهم فرصة للإستعداد والتهيئة لكيفية تأثير ما استجد بفعل الاتفاق من الفاعلين السياسيين، والآليات، والعود، وأولويات التمويل، على تدخلاتهم وعلى السياق والمجتمعات التي يعملون فيها.

يمكن الإطلاع على اتفاق سلام جوبا على قاعدة بيانات اتفاقيات السلام الخاصة بجامعة أدنبرا. باستخدام التوبيوالمات يمكن الوصول إلى الأجزاء المحددة i المتعلقة بالجندر، الأرض، وغيرها